

رقم الوثيقة: MDE 23/5993/2022

التاريخ: 29 أغسطس/آب 2022

بيان مشترك: على السلطات السعودية الإفراج عن ناشطة حقوق المرأة سلمى الشهاب

نحن، المنظمات الموقعة أدناه، ندعو المجتمع الدولي للضغط على السلطات السعودية لكي تفرج فوراً ومن دون شروط عن ناشطة حقوق المرأة والأكاديمية سلمى الشهاب، بعد أن حكم عليها مؤخراً بالسجن لمدة 34 سنة على خلفية تغريدات أيدت فيها حقوق المرأة ودعت لاحترام الحقوق الأساسية، في حكم تجاوزت مدة أي حكم موثق آخر ينزل على ناشط سلمي لممارسته حرية التعبير في السعودية، ما يؤشر على توجه خطير في تدهور الوضع الحقوقي في البلاد.

الشهاب، امرأة ذات 34 عاماً، وأم لطفلين، وأخصائية صحة الفم والأسنان، وطالبة دكتوراه في جامعة ليدز في بريطانيا، حيث كانت تقيم قبل احتجازها. وقد اعتقلت في 15 يناير/كانون الثاني 2021 في أثناء عطلة قضتها في السعودية، لتوضع بعد ذلك في [الجنس](#) الأفرا帝 وتعرض لجلسات تحقيق مطولة لمدة تسعه شهور ونصف الشهر قبل إحالتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض، التي تستخدمها السلطات [أدلة لقمع](#) وإسكات الأصوات الناقدة في البلاد. والشهاب تنتمي إلى الأقلية الشيعية المسلمة التي تعاني منذ زمنٍ طويل من قمع السلطات.

وفي 9 أغسطس/آب 2022، أُنزلت الجزائية المتخصصة حكماً بالسجن لمدة 34 سنة، تتلوها مدة مماثلة من منع السفر، إثر محاكمة جائرة، على خلفية دعاوى مثل "تقديم الإعانة لمن يسعون إلى خلخلة النظام العام" و"نشر إشاعات كاذبة ومغرضة في تويتر"، تتعلق فعلياً منشوراته على [حسابها](#) عبرت فيها عن دعمها لمعتقلي الرأي، مثل المدافعة عن حقوق الإنسان [لجين الهذلول](#)، والحكم يتضمن إغلاق حسابها على تويتر وإلغاء رقم هاتفها.

وقد كان [هذا الحكم](#) مستنداً إلى نظامي مكافحة الإرهاب والجرائم المعلوماتية القمعيين، وكلاهما يحتويان مواداً فضفاضة تجرّم حقوقاً مثل حرية التعبير وحرية الارتباط والتجمع السلمي، وذلك بعد حكم أولي مدته ست سنوات أُنزل في مارس/آذار 2022، أي بعد 14 شهر من احتجازها، لتزيد مدة الحكم إثر الاستئناف وتبلغ أطول مدة حكم موثق ضد ناشط سلمي في البلاد، مع أنه قابل للاستئناف عند المحكمة العليا.

ونحن الموقعون أدناه بأشد العبارات الاعتناق التعسفي لسلمى الشهاب والحكم غير الشرعي المنزل بحقها، وما يشكله من تصعيد إضافي لوتيرة قمع حرية التعبير في السعودية، فخلافاً لما ينص عليه خطاب السلطات حول حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والإصلاحات القانونية، ما زالت قيادات التغيير الإصلاحي - النشطاء الداعون للحقوق الأساسية - يتعرضون للاستهداف الوحشي وتكميم الأفواه، بقوانين قمعية تستخدم لتجريم كلماتهم الحرة ونشاطهم السلمي.

وهذا الحكم الجائر يتبع زيارةً أخرى من الرئيس الأمريكي جو بايدن للسعودية، وقبلها [استضافة](#) الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لولي العهد والحاكم الفعلي للبلاد محمد بن سلمان في باريس، فلهذه اللقاءات، التي تعقد دون شروط مسبقة واضحة، أن شجعت القيادات السعودية على مواصلة نهجها لانتهاك حقوق الإنسان، وهو ما [حدّ منه](#) عدد من الموقعين أدناه قبل زيارة بايدن.

ومع إخماد الدعوات المنادية لمحاسبة القيادات السعودية - تحديداً إثر جريمة قتل جمال خاشقجي في 2018 بخطيط من الدولة - عادت السلطات إلى نهجها القمعي المعتمد، وهو [سمة مستمرة](#) لحكم ولـي العهد منذ 2017، ويتضمن الاعتقال والاحتجاز التعسفي لمن يمارسون حقوقهم الأساسية بطرق سلمية، ومحكوميات مطولة بالسجن للنقد السلميين إثرمحاكمات جائرة، والغرض التعسفي [للمنع](#) من السفر على النشطاء حال الإفراج عنهم، والإهمال الطبي والإداري المعتمد ما أدى إلى حالات وفاة في السجن، وظروف الاحتجاز غير الإنسانية في مراكز توقيف العمال المهاجرين وعوائلهم.

بل وقد نفذت السلطات السعودية [120 إعداماً](#) في هذا العام - أكثر من ضعف مجمل إعدامات 2021 - بما في ذلك [اعدام](#) 81 رجلاً في 12 مارس/آذار 2022، في أكبر إعدام جماعي في العقود الأخيرة.

وإن كان للتقدم الفعلي نحو احترام حقوق الإنسان والحربيات في البلاد أنْ يحدث، فلن يكون ذلك إلا بالضغط الدولي المستدام على السلطات السعودية، وعليهندعو المجتمع الدولي، وبالخصوص الدول التي تملك علاقات دبلوماسية مؤثرة، مثل الولايات

المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، للضغط على السلطات السعودية لتفرج عن سلمى الشهاب إفراجاً فورياً غير مشروط وتلغي إدانتها، وتفرج عن كافة المعتقلين حالياً في البلاد لممارستهم السلمية لحقوقهم الأساسية.

الموقفون:

المنظمة المسيحية لأجل إلغاء التعذيب - فرنسا

منظمة القلم الإنجليزية

المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان

المنظمة الأوروبية السعودية لأجل حقوق الإنسان

فيمينا

فريدم هاوس

مبادرة الحرية

فريدم ناو

مركز الخليج لحقوق الإنسان

منظمة حقوق الإنسان أولا

مؤسسة حقوق الإنسان

"أكسس ناو"

حارس حقوق الإنسان

أيفكس

الحملة الدولية للحرية في الإمارات

الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ضمن إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان

مجموعة مَنْ لحقوق الإنسان

منظمة عمل السلام

منظمة القلم الأمريكية

منظمة القلم الدولية

مشروع حول الديمقراطية في الشرق الأوسط

القسط لحقوق الإنسان

الخط الأحمر لأجل الخليج

علماء في خطر

سميكس

مشروع تور

البيضة لأجل الديمقراطية والدولة المدنية

المنظمة العالمية ضد التعذيب، ضمن إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

أمريكيون لأجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

منظمة العفو الدولية

المادة 19

مركز القلم الدنماركي

الديمقراطية لأجل العالم العربي الآن

مؤسسة الحدود الرقمية

